

## الهدف السابع : ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها وحديثة للجميع



تعتبر الطاقة من المستلزمات الضرورية للنهوض الاقتصادي وتبلغ النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء ٩٩,١ بحسب مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات الا ان هناك نقص حاد في ساعات التجهيز اذ ان الحاجة أكثر من الطاقة المجهزة ويتم استيراد الكهرباء من دول الجوار بنسبة ٦,٥%، ويبلغ نصيب الفرد من الكهرباء المعدة للبيع في عام ٢٠١٢ بلغ ١,٤٤ ميكا واط. ساعة/ سنة. ويعتمد في انتاج الطاقة على الوقود الاحفوري ولا توجد مساهمة تذكر من استخدام الطاقات النظيفة الا ان العراق فتح مؤخراً الاستثمار في الطاقة الشمسية بسعة ١٠٠٠ ميكا واط وقد تبنت إستراتيجية التخفيف من الفقر ضمن نشاطاتها مشروعا لاستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة والنائية التي يصعب اوصول الطاقة الكهربائية إليها كما ان إستراتيجية تطوير القطاع الخاص تسعى الى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بمشاريع توفير الطاقة. ركزت الخطط والبرامج الحكومية ضمن هذا الهدف على ما يأتي- :

- زيادة انتاج واستخدام الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على الوقود الثقيل في البلد.
- زيادة كفاءة العمليات التشغيلية التي تؤدي الى تقليل استخدام الوقود وبالتالي تقليل الانبعاثات.
- وضع خطة لتشبيد عدد من محطات تعبئة الوقود العاملة بوقود الغاز البترولي السائل (LPG) الوقود النظيف في بغداد والمحافظات كوقود للمركبات.
- تطوير قدرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للاتصال مع الشبكة الوطنية.
- تحويل المحطات الغازية الى محطات الدورة المركبة، والتي هي أكثر التكنولوجيات، الاقل ضرراً على البيئة مقارنة بالوقود الاحفوري والاكثر كفاءة في استهلاك الوقود.
- اما سيناريو التخفيف فقد اقترح فريق التخفيف ما مجموعه ١٩ مشروعا للتخفيف من انبعاث غازات الدفينة وهي تتعلق بمجالات الطاقة الاولية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنفايات والزراعة.

وقد قدم العراق وثيقة مساهمته المحددة وطنيا (INDC) ”الى سكرتارية الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية متضمنة مشاريع مقترحة من الوزارات ذات العلاقة ومنها وزارة الإسكان ( مشروع إصدار كودات البناء الأخضر، ومشروع استخدام الطاقة الشمسية في المباني) ومشاريع أخرى تساهم في تنويع مصادر الاقتصاد الأخضر في العراق.